منهج الإمام النووي في نقد الأسانيد من خلال كتابه التبيان في آداب حملة القرآن*

أ.د. نعيم أسعد عبد الرازق الصفدي**
د. عطوة محمد عطوة القريناوي***

*تاريخ التسليم: 2016/10/15م، تاريخ القبول: 2017/1/10م.
** أستاذ دكتور/ الجامعة الإسلامية/ فلسطين.
*** أستاذ مساعد/ وكالة الغوث الدولية/ فلسطين.

ملخص

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد.

فقد قام الباحثان في هذا البحث الموسوم ب: (منهج الإمام النووي في الحكم على الأسانيد من خلال كتابه التبيان) بدراسة أقوال الإمام النووي المتعددة في الحكم على الأحاديث.

وقد كانت مشكلة الدراسة تتمحور حول منهج الإمام النووي في الحكم على الأسانيد في كتابه التبيان بين التشدد والتساهل، وتتمثل أهمية هذه الدراسة في عدم كتابة أحد في حكم النووي على أسانيده في كتابه التبيان.

وقد درس الباحثان أربعة عشر حديثًا حكم عليها النووي في كتابه، وكانت البداية بترجمة الإمام النووي من حيث المولد، والنشأة، والشيوخ والتلاميذ، والمصنفات، وبعد ذلك التعريف بكتابه التبيان.

وأما الدراسة التطبيقية فكانت على ثلاثة أقسام: التصحيح، والتحسين، والتضعيف.

وقد توصل الباحثان من خلال هذا البحث إلى دقة الإمام النووي في حكمه على الأحاديث، فلم يخالفه الباحثان من خلال الدراسة التطبيقية إلا في أحاديث قليلة، وهذا يدل على سعة علم هذا الإمام في علم نقد الأحاديث، وقدرته الفائقة على ذلك.

والله أسأل أن يجعل هذا في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: منهج الإمام النووي، نقد الأسانيد، كتاب التبيان في آداب حملة القرآن.

The approach of Imam Alnawawy in criticizing the documentation and transmission of narrations in his book (ALtibyan in Adab Hamlat AlQuran)

Abstract

All praise is due to Allah and his grace by which good deeds are always done. May peace and blessings be upon our prophet Mohammed.

In our research the approach of Imam Alnawawy in criticizing the documentation and transmission of narrations in his book (ALtibyan in Adab Hamlat AlQuran) I study Al- Imam Al- Nawawy'sseveral sayings for hadith.

The importance of this study is that no one wrote about this issue

This study aims to clear up an approach of Al-Imam Al-Nawawy for hadith.

We study fourteen hadiths. Firstly, we started the study by an introduction about Al- Imam Al- Nawawy: (date and place of birth, life, teachers, students, books and death). Then, we gave a definition of his book of Altebian.

The empirical study contains three parts: correcting, improving, weakening).

Through this study, the researcher reaches an accuracy of Al- Nawawy's judgments expect some concerned with few hadiths. This shows Al- Nawawy's great ability in criticizing hadiths.

May Allah accepts this study in our good deeds on the day of resurrection. Our final prayer is that all praise be to Allah, the lord of the existence.

***Key words**: The approach of Imam Alnawawy, criticizing the documentation and transmission of narrations, his book (ALtibyan in Adab Hamlat AlQuran)*

مقدمة:

الحمد لله الكريم المنَّان، ذي النعمة والفضل والإحسان، الذي امتنَّ علينا بإرساله أفضل خلقه لديه، وأكرمهم عليه، محمد r، وبعد.

فقد تواصل علم النقد قرنًا بعد قرن، حتى جاء القرن السابع الهجري فظهر فيه كثير من العلماء، ومنهم الإمام النووي المتوفى عام (676هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة في كل المجالات ، فألَّف في الحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والآداب والأذكار واللغة وغير ذلك الكثير، وقد وقع اختيار الباحثين على كتابه: (التبيان في آداب حملة القرآن)، الذي حكم فيه على بعض الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف مما يسترعي من الباحثين الاهتمام بهذه الأحكام وبيان منهجه فيها.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

◄ ما هو منهج الإمام النووي في نقد الأسانيد من خلال كتابه التبيان في آداب حملة القرآن؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

◄ ما هي مصطلحات الإمام النووي في الحكم على الأسانيد في كتابه التبيان؟

◄ ما هي سمات منهج الإمام النووي في كتابه التبيان من حيث التشدد أو التساهل؟

◄ ما مدى دقة الإمام النووي في الحكم على الأسانيد في كتابه التبيان؟

◄ ما مدى موافقة أو مخالفة العلماء لأحكام الإمام النووي على الأسانيد في كتابه التبيان؟

ثانيًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. هذه الدراسة الحديثية الأولى حول منهج النووي في حكمه على أحاديث كتابه التبيان.

2. لأن علم الحكم على الأسانيد، وتصفية السنة النبوية من الشوائب من أهم علوم الحديث التي ينبغي الكتابة فيها، وتطبيقها على أحكام الأئمة؛ لمحاولة فهم مناهجهم فيها.

3. يُعَدُّ الإمام النووي من كبار نقاد الحديث الذين حكموا على الأحاديث بالقبول والرد، فرأيه في نقد الأسانيد يَهُمُّ كل باحث في السنة النبوية.

ثالثًا: أهداف البحث:

1. حصر مصطلحات الإمام النووي في الحكم على الأسانيد في كتابه التبيان، وفهمها بناء على استخدام الإمام النووي لها.

2. إبراز منهج الإمام النووي في الحكم على الأسانيد من خلال كتابه التبيان، ومدى دقته في ذلك.

3. الوقوف على مدى التشدد أو التساهل أو الاعتدال في حكم الإمام النووي على الأحاديث.

رابعًا: منهج البحث، وطبيعة عمل الباحثين فيه:

- **منهج البحث:**

1. اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث التي حكم الإمام النووي عليها في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن.

2. اتبع الباحثان المنهج التحليلي الوصفي في دراسة هذه الأحاديث، والحكم عليها؛ لأجل الخروج بنتيجة حول منهج الإمام النووي في كتابه التبيان.

- **منهج جمع الأحاديث وتصنيفها:**

1. قام الباحثان بجمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام النووي في كتابه التبيان، وذلك من خلال الاستقراء التام حيث بلغت أربعة عشر حديثًا.

2. قام الباحثان بدراسة هذه الأحاديث بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام: التصحيح، والتحسين والتجويد، والتضعيف.

3. قام الباحثان بترتيب أحاديث المطلب الواحد حسب ورودها في كتاب التبيان على ترتيب المُصَنِّف.

- **منهج دراسة سند الإمام النووي:**

1. جعل الباحثان نص عبارة الإمام النووي في كتابه التبيان داخل مستطيل، ثم أتيا بالرواية التي حكم عليها، وإن لم يحدد الإمام النووي نص الرواية جاء الباحثان بالرواية الأقرب للفظ الرواية التي حكم عليها.

- **منهج تخريج الأحاديث:**

1. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اقتصر الباحثان على تخريجه منهما، أما إذا كان في غير ذلك من المصادر الحديثية فقد قام الباحثان بتخريجه من الكتب الستة، وتوسعا في التخريج عند الحاجة.

2. قام الباحثان بتخريج المتابعات التي تعالج علل الحديث.

3. رتب الباحثان مصادر التخريج بالبدء بالكتب التسعة، ثم حسب سنة وفاة المصنفين.

- **منهج دراسة رجال الإسناد:**

1. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة اكتفى الباحثان بنقل الحكم عليه من تقريب التهذيب، إلا في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة عند ابن حجر من مراتب التعديل[1]، فقد توسع الباحثان في الترجمة لرجالها للخروج بخلاصة القول في رواتها من خلال المقارنة بين كلام النقاد فيهم، ويتم القول بأن باقي رجال إسناده ثقات اعتمادًا على ما ذكره ابن حجر في التقريب.

2. إذا تكرر الراوي المختلف فيه قام الباحثان بذكر خلاصة القول فيه، والإحالة إلى مكان ترجمته في البحث.

3. إذا كان الراوي من غير رجال الكتب الستة درس الباحثان الرواة المختلف في توثيقهم، واختصرا القول في الرواة الضعفاء، والمتروكين.

- **منهج الحكم على الإسناد:**

1. حكم الباحثان على أسانيد الأحاديث بما يناسبها بعد ذكر حكم النووي على السند، وتخريج الحديث، ودراسة رجال الإسناد، ثم مقارنة هذه النتيجة بكلام العلماء، ومدى مطابقتها لحكم النووي.

2. إذا كان إسناد الحديث يمكن ارتقاؤه اجتهد الباحثان في العثور على متابعات له لتقويته، وإلا تم البحث عن شواهد للحديث.

خامسًا: الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحثان في حدود علمهما واطلاعهما على دراسة لأحكام الإمام النووي على الرواة في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن.

♦ **المبحث الأول: ترجمة الإمام النووي والتعريف بكتابه التبيان: وفيه ستة مطالب:**

– **المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:**

هو الإمام يحيى بن شرف النَّوويُّ الدمشقيُّ [2]. والنَّوويُّ نسبة إلى نوى، ويجوز النَّواوي، وقد كانت قاعدة الجولان من أرض حوران من أعمال دمشق [3].

وأما نسبته إلى دمشق، فقد أقام بها نحو ثمانية وعشرين عاماً، وقد قال عبد الله بن المبارك: (من أقام في بلدة أربع سنين نُسِبَ إليها) [4]. وكنيته أبو زكريا، ولقبه محيى الدين[5].

– **المطلب الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ووفاته:**

ولد الإمام النَّوَوِيُّ في العشر الأواسط من المحرم سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، وستِّمائَة ببلدة نوى [6]، وقضى طفولته فيها، فلما كان عمره تسع عشرة سنة، قدم به والده إلى دمشق، وحج مع والده في عمر العشرين، وحُمَّ من أول ليلة خرج فيها من نوى إلى يوم عرفة، حيث قال والده: (وما تَأَوَّه ولا تَضَجَّر)، ثم عاد إلى دمشق، وكان يقرأ في اليوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا، وقد وَلِيَ دار الحَديث الأشرفية [7]في سن الرابعة والثلاثين إلى أن توفّي [8]. وقد سافر إلى أماكن أخرى غير التي ذُكِرَت، فسافر إلى مسقط رأسه نوى، وتوجه إلى القدس، والخليل، ثم عاد إلى نوى، وتوفي بها [9].

توفي ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من شهر رجب، سنة ست وسبعين وستمائة بنوى، وكان عمره خمسة وأربعين عامًا[10].

– **المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:**

أولًا: شيوخه:

تتلمذ الإمام النووي على العديد من الشيوخ في علم الحديث، والفقه، وأصوله، وغيرها منهم:

1. شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ت682هـ[11].
2. كمال الدين أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ت650هـ[12].
3. أبو العباس جمال الدين أحمد بن سالم المصري ت672هـ[13].

ثانيًا: تلاميذه :

تتلمذ على الإمام النووي الكثير من التلاميذ، ونهلوا من علمه، ومن أبرزهم:

1. علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود، أبو الحسن بن العطار ت724هـ[14].
2. شمس الدين محمد بن أحمد بن حيدرة المصري، أبو عبد الله بن القمَّاح ت741هـ[15].
3. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي ت742هـ[16].

- **المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه:**

أثنى الكثير من العلماء على الإمام النووي، ومن ذلك:

قال تلميذه ابن العطار: (كان حافظًا لحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، عارفًا بأنواعه كلها؛ من صحيحه وسقيمه، وغريب ألفاظه، وصحيح معانيه، واستنباط فقهه، حافظًا لمذهب الشافعي، وقواعده، وأصوله، وفروعه، ومذاهب الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء، ووفاقهم، وإجماعهم، وما اشتهر من ذلك جميعه، وما هُجِرَ، سالكًا في كلِّها ذكر طريقة السلف، قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل، فبعضها للتصنيف، وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها للتلاوة، وبعضها للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) [17].

وقال السُّبْكي: (شيخُ الْإِسْلَام، أستاذُ الْمُتَأَخِّرين، وَحُجَّة الله على اللاحقين، والداعي إِلى سَبِيل السالفين، كان يحيى – رحمه الله– سيدًا، وَحَصُورًا، وليثًا على النَّفس، هصورًا، وزاهدًا....) [18].

وقال الذهبي: (الإمام، الحافظ، الأوحد، القدوة، شيخ الإسلام، عَلَمُ الأولياء، صاحب التصانيف النافعة)[19].

- **المطلب الخامس: مصنفاته**[20]:

تعددت مصنفات الإمام النووي في العلوم الشرعية جميعا ، فقد كان متبحرًا فيها كلها، فمن مصنفاته المطبوعة، والمتداولة:

1. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
2. شرح قطعة من صحيح البخاري.
3. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق
4. التقريب والتيسر لمعرفة سنن البشير النذير.
5. رياض الصالحين.
6. الأذكار.
7. الأربعين.
8. المجموع شرح المهذب، ولم يتمه.
9. الروضة في مختصر شرح الرافعي.
10. الإيضاح في المناسك.
11. تهذيب الأسماء واللغات.
12. الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام.
13. بستان العارفين.

- **المطلب السادس: التعريف بكتاب التبيان**[21]:

ينتمي كتاب التبيان في آداب حملة القرآن إلى مؤلفات علوم القرآن العظيمة، إذ يؤصل الإمام النووي لآداب التعامل مع القرآن الكريم، وعن سبب تأليفه فقد ذكر أنه صنفه من أجل النصيحة للقرآن الكريم، ومن ذلك بيان آداب حملته وطلابه، وإرشادهم إليها، وتنبيههم عليها، وقد تحدث في كتابه عن فضيلة تلاوة القرآن وحملته، وإكرام أهل القرآن والنهي عن أذاهم، وآداب معلم القرآن ومتعلمه، وبعض الآيات والسور المستحبة في أوقات وأحوال مخصوصة، وغير ذلك.

وأما عن منهجه فيه فقد ابتعد عن التطويل، وكانت العبارات سلسة وبسيطة، ولم يستطرد في الأبواب، وقام بحذف الأسانيد في معظم الكتاب، وقد ضمن الباب الأخير شرح غريب الألفاظ في الكتاب.

وقد حكم في كتابه على أربعة عشر حديثًا بين الصحة والحسن والتجويد والضعف، فرغم النفحة القرآنية إلا أنه اهتم بالناحية الحديثية، وعني بها، وهي التي سندرسها في هذا البحث.

♦ **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لحكم الإمام النووي على الأسانيد:**

- **المطلب الأول: الدراسة التطبيقية للتصحيح عند الإمام النووي:**

الحديث الأول: قال الإمام النووي: عن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– : (من تعلم علمًا يبتغى به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به عَرَضًا من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة). رواه أبو داود بإسناد صحيح[22].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ الله عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ). يَعْنِي: رِيحَهَا[23].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه، وأحمد من طريق يونس بن محمد، وسريج بن النعمان، كلاهما عن فليح بن سليمان به بمثله[24]، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن سريج بن النعمان به بمثله [25]، وأبو يعلى الموصلي عن بشر بن الوليد، وابن حبان من طريق عبد الله بن وهب،

كلاهما: (بشر وابن وهب)، عن فليح بن سليمان به بمثله[26].

دراسة رجال الإسناد:

فليح بن سليمان بن أبي المغيرة: قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ[27].

ذكره ابن حبان في الثقات[28]، وقال في موضع: من متقني أهل المدينة وحفاظهم[29]، وذكره الدار قطني في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم [30].

وقال الساجي: هو من أهل الصدق، ويهم [31]، وقال ابن عدي: ولفليح أحاديث صالحة يرويها عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي، عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عمرة عَنْ أَبِي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل: أَبِي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البُخاريّ في صحيحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أَبِي أنيسة، وَهو عندي لا بأس به[32].

وقال الخليلي: أَخْرَجَ أَحَادِيثَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْحُفَّاظِ[33].

وضعفه ابن معين [34]، وفي موضع: ضعيف الحديث[35]، وفي موضع سئل عنه فلم يُقَوِّ أمره[36]، وفي موضع: ليس بقوى، ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدَّرَاوَرْدِي، الدَّرَاوَرْدِي أثبت منه[37]، وفي موضع: فليح وَابْن أبي الزِّنَاد وَأَبُو أويس دون الدَّرَاوَرْدِي، الدَّرَاوَرْدِي أثبت منْهُم[38]، وفي موضع: صَالح، وَلَيْسَ حَدِيثه بذَاك الْجَائز[39]، وقال أَيْضًا: كَانَ يُقَال ثَلَاثَة كَانَ يَتَّقِي حَدِيثهمْ: مُحَمَّد بن طَلْحَة بن مصرف، وَأيوب بن عتبَة، وفليح بن سُلَيْمَان[40].

وقال أبو حاتم[41]، والنسائي[42]: ليس بالقوى، وفي موضع ضعفه النسائي[43]، وقال أبو كامل مظفر بن مدرك: ليس بشيء[44].

يرى الباحثان: صدوق كثير الخطأ ، كما قال ابن حجر؛ لتراوح الأقوال فيه بين أدنى التوثيق، والجرح الخفيف.

باقي رجال السند ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لأجل فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ، ولم يتابع، وأما عن سريج بن النعمان فقد ذكر ابن حجر أنه ثقة يهم قليلا[45]، وقد تابعه يونس بن محمد، وعبد الله بن وهب، وللحديث شاهد من طريق الصحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب، وقد أخرجه الترمذي في سننه، وهو بمعنى حديثنا[46]، فالحديث حسن لغيره.

وقد حسنه ابن القطان[47]، وشعيب الأرناؤوط، وحسين أسد [48]، ويبدو أن تصحيح النووي له؛ لأنه يوثق فليح بن سليمان، ومن أجل ذلك صحح إسناده.

الحديث الثاني: قال الإمام النووي: في الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم–: (خير المجالس أوسعها). رواه أبو داود في سننه في أوائل كتاب الآداب بإسناد صحيح من رواية أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه– في آداب المتعلم[49].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ – رضي الله عنه– قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ: (خَيْرُ الْمَجَالِسِ أَوْسَعُهَا). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ)[50].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن أبي عامر العقدي، وعَبْد الرحمن بْن عَبد اللَّه بْن عُبَيد أبي سعيد مولى بني هاشم بنحوه[51]، والحاكم من طريق معلى بن منصور بمثله[52]، ثلاثتهم: (أبو عامر– أبو سعيد– معلى) عن عبد الرحمن بن أبي الموال به، وفيه قصة.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن أبى الموال: قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[53].

وثقه ابن معين[54]، وفي موضع: صالح[55]، وأحمد بن حنبل[56]، وفي موضع: ما أرى بحديثه بَأْسًا، هو ممن يحتمل[57]، وفي موضع آخر: لا بأس به [58].

ووثقه الدار قطني[59]، وابن بشكوال[60]، وابن الجوزي[61]، والذهبي[62]، وزاد في موضع: مشهور[63].

وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة، وكان يغرب[64]، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث[65].

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: لا بأس به[66]، زاد أبو زرعة: صدوق[67]، وقال ابن خراش: صدوق[68]، وقال النسائي: لَيْسَ بِهِ بأس[69].

قال الباحثان: ثقة؛ فقد قال بتوثيقه الكثير من النقاد، ولعل ابن حجر نزل به إلى مرتبة الصدوق لأجل قول ابن حبان بأنه كان يُغْرِب.

عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ: قال ابن حجر: مقبول[70].

قال ابن عبد البر: هو ابن أخي عبد الرحمن بن أبي عمرة، نسبه مالك إلى جده، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرة، ويروي عن عمه، وعن أبي سعيد الخدري، وما أظنه سمع منه، روى عنه عبد الله بن خالد أخو عطاف، وعبد الرحمن بن أبي الموالي[71].

قال الباحثان: لم نجد في هذا الراوي إلا كلام ابن حجر، والقول ما قال.

باقي رجال السند ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لعدم متابعة عبد الرحمن بن أبي عمرة المقبول، فيصبح لين الحديث، ولعل النووي صححه باعتبار أن عبد الرحمن بن أبي عمرة هو التابعي الثقة، وليس كذلك فهذا الذي في إسنادنا هو ابن أخيه، وقد اعترض الحافظ ابن حجر على كلام المزي بجعل التابعي شيخًا لعبد الرحمن بن أبي الموال[72]، وقد يكون هذا ما اعتبره كذلك المعاصرون، فقد صحح إسناده الألباني[73]، وشعيب الأرناؤوط[74]، وقد تنبه لذلك أبو داود فذكر بعد الحديث أنه عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن أبي عمرة.

وللحديث شاهد من طريق أنس بن مالك – رضي الله عنه– [75]، فيكون الحديث حسنًا لغيره.

الحديث الثالث: قال الإمام النووي: عن أبي هريرة – رضي الله عنه–، عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة[76]، وغشيتهم الرحمة[77]، وحفَّتهم الملائكة[78]، وذكرهم الله فيمن عنده). رواه مسلم، وأبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم[79].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ تَعَالَى، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ)[80].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء الهَمْداني، ثلاثتهم عن أبي معاوية محمد بن خازم به بمثله، وفيه زيادة[81].

دراسة رجال الإسناد: جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده صحيح.

الحديثان الرابع والخامس: قال الإمام النووي: والسُّنَّة أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى سورة الجمعة بكمالها، وإن شاء: (سَبِّح اسم ربك الأعلى)، وفي الثانية: (هل أتاك حديث الغاشية). فكلاهما صحيحٌ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–[82].

أولًا: قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالك، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيد، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِير: مَاذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى إِثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: (كَانَ يَقْرَأُ: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ))[83].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ضمرة بن سعيد به بنحوه[84].

دراسة رجال الإسناد: جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده صحيح.

ثانيًا: قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْبَدُ بْنُ خَالِد، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِ: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)، وَ(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ)[85].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن مُسَدَّد بن مُسَرْهَد[86]، وأحمد في مسنده[87]، كلاهما: (مسدد– أحمد) عن يحيى بن سعيد عن شعبة بن الحجاج به بنحوه، وأحمد من طريق مِسْعَر بن كدام عن معبد بن خالد به بنحوه[88].

دراسة رجال الإسناد: جميع رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده صحيح.

الحديثان السادس والسابع: قال الإمام النووي: والسُّنَّة في صلاة العيد في الركعة الأولى: سورة ق، وفي الثانية: سورة الساعة بكمالها، وإن شاء: (سَبِّح)، و(هل أتاك؟). فكلاهما صحيحٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[89].

أولًا: قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى؟ قَالَ: (كَانَ يَقْرَأُ بِـ: (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ)، وَ (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ)). (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)[90].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس به بنحوه، ومن طريق فليح بن سليمان عن ضمرة بن سعيد به بنحوه[91].

دراسة رجال الإسناد: جميع رجاله ثقات

الحكم على الإسناد: إسناده صحيح.

ثانيًا: قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى)، وَ (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ)، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا)[92].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق جرير بن عبد الحميد[93]، وأحمد عن سفيان بن عيينة[94]، كلاهما عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ به بنحوه، إلا أنه زاد في إسناد أحمد: حبيب بن سالم عن أبيه.

دراسة رجال الإسناد:

حبيب بن سالم الأنصاري: قال ابن حجر: مولى النعمان بن بشير وكاتبه، لا بأس به[95].

وثقه أبو حاتم[96]، وأبو داود[97]، والذهبي[98]، وذكره ابن حبان في الثقات[99].

وقال ابن عدي: لَيْسَ فِي مُتُونِ أَحَادِيثِه حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بَلْ قَد اضْطَرَبَ فِي أَسَانِيدِ ما يروى عَنه[100]، وقال البخاري: فيه نظر[101].

قال الباحثان: لا بأس به خاصة عن النعمان بن بشير، فهو مولاه، وكاتبه، وأما ما ذكره البخاري عنه، فسببه هو ما ذكره ابن عدي الذي سبر حديثه، وهو وجود اضطراب في أسانيده، وقد قبله الإمام مسلم، وروى له في صحيحه، وهذه الرواية في صحيح مسلم.

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده حسن؛ لوجود حبيب بن سالم، وهو لا بأس به، وأما عن اضطراب هذا الحديث كما في مسند أحمد حيث روى حبيب بن سالم عن أبيه، فالمشكلة من سفيان بن عيينة، وليست من حبيب، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (حَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ سَمِعَهُ مِنَ النُّعْمَانِ، وَكَانَ كَاتِبَهُ، وَسُفْيَانُ يُخْطِئُ فِيهِ يَقُولُ: حَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ سَمِعَهُ مِنَ النُّعْمَانِ)[102].

– المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية للتحسين والتجويد عند الإمام النووي:

الحديث الثامن: قال الإمام النووي: عن أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: (إن من إجلال الله تعالى: إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه[103]، والجافي عنه[104]، وإكرام ذي السلطان المقسط ". رواه أبو داود، وهو حديث حسن[105].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّوَّافُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، أَخْبَرَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مِخْرَاقٍ، عَنْ أَبِي كِنَانَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ)[106].

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر عن عبد الله بن حمران به بنحوه مرفوعًا[107]، وابن أبي شيبة عن معاذ بن معاذ[108]، وابن زنجويه من طريق النضر بن شميل[109]، والبخاري في الأدب المفرد من طريق عبد الله بن المبارك[110]، والبيهقي من طريق روح بن عبادة[111]، أربعتهم عن عوف بن أبي جميلة به بنحوه موقوفًا.

دراسة رجال الإسناد:

1. إسحاق بن إبراهيم الصواف المدني مولى مزينة: قال ابن حجر: لين الحديث[112].

2. عبد الله بن حمران القرشي الأموي: قال ابن حجر: صدوق يخطئ قليلا[113].

وثقه الدار قطني[114]، وابن شاهين، وزاد: شيخ مُبَرَّز[115]، وفي موضع: صالح[116]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ[117]، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، صدوق[118]، وقال يحيى بن معين: صالح[119]، وقال الذهبي: وُثِّق[120].

قال الباحثان: صدوق، ولعل ابن حجر قال بخطئه القليل لأجل كلام ابن حبان فيه.

3. أبو كنانة القرشي: قال ابن حجر: مجهول[121].

قال النووي: (إسناد كلهم عدول معروفون إلا أبا كنانة، وهو مشهور لا نعلم أحدًا تكلم فيه، ويكفي في الاحتجاج به إخراج أبي داود له في سننه، مع ما ذكرناه عنه. والله أعلم)[122].

وقال الذهبي: (رواه عنه زياد بن مخراق: ثقة، وأما هو فليس بالمعروف، وقد روى عنه أيضًا أبو إياس، فهذا الحديث حسن)[123].

وقال ابن القطان: لا تعرف حاله[124]، وقال الذهبي في موضع آخر: ليس بالمعروف[125].

قال الباحثان: مجهول الحال، فقد قال بجهالته جميع النقاد.

باقي رجاله ثقات.

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لأجل إسحاق بن إبراهيم الصواف فهو لين الحديث، وقد تابعه أحمد بن الأزهر متابعة تامة، ووجود أبي كنانة القرشي مجهول الحال، ولم يتابعه أحد.

وقد حسنه: العراقي[126]، وابن حجر[127]، والألباني[128].

وأما عن تحسين النووي للحديث فقد يكون لأجل العديد من الشواهد للإسناد:

♦ أولًا: ما أخرجه إبراهيم الحربي بإسناده إلى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلَّم–: (إِنَّ مِنْ إِكْرَامِ جَلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ حَامِلِ الْقُرْآنِ)[129].

وإسناده ضعيف؛ لأجل عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْجَوْنِ؛ وهو صدوق يخطئ[130]، ولم يتابع على حديثه.

♦ ثانيًا: ما أخرجه البيهقي بإسناده إلى سَلَمَةَ بْنِ عَطِيَّةَ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، يَقُولُ: (إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَرِعَايَةَ الْقُرْآنِ مَنِ اسْتَرْعَاهُ اللهُ إِيَّاهُ، وَطَاعَةَ الْإِمَامِ – يَعْنِي الْمُقْسِطَ–)[131].

وإسناده ضعيف؛ لأجل سَلَمَةَ بْنِ عَطِيَّةَ الْفُقَيْمِيِّ، وهو لين الحديث[132].

♦ ثالثًا: ما أخرجه البيهقي بإسناده إلى أَبِي مَعْشَرٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (إِنَّ مِنْ تَعْظِيمِ جَلَالِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنْ تَعْظِيمِ جَلَالِ اللهِ إِكْرَامَ الْإِمَامِ الْمُقْسِطِ)[133].

إسناده ضعيف؛ لأجل أَبِي مَعْشَرٍ نجيح بن عبد الرحمن الْمَدَنِيِّ، وهو ضعيف أَسَنَّ واختلط[134].

♦ رابعًا: ما أخرجه الشاشي بإسناده إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُحَيْمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و وَسَلَّمَ–: (إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، وَيُحِبُّ مَعَالِيَ الْأَخْلَاقِ، وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا[135]، وَإِنَّ مِنْ تَعْظِيمِ جَلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ثَلَاثَةٍ: ذِي الشَّيْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَلَا الْجَافِّ عَنْهُ، وَذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ)[136].

إسناده ضعيف؛ لأجل الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس[137]، وهو في المرتبة الرابعة من المدلسين عند ابن حجر[138]، ولم يصرح بالسماع.

فهذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة، فهي مقوية لمتن الحدث، ولعل النووي قال بحسن الحديث لأجل ذلك. والله أعلم. فالحديث حسن لغيره بمجموع الشواهد.

الحديثان التاسع والعاشر: قال الإمام النووي: وكحديث سعد بن أبي وقاص، وحديث أبي لبابة – رضي الله عنهما–، أن النبي – صلى الله عليه وسلم–: قال :(من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا). رواه أبو داود بإسنادين جيدين، وفي إسناد سعد اختلاف لا يضر[139].

♦ أولًا: قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ، بِمَعْنَاهُ، أَنَّ اللَّيْثَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ – وَقَالَ: يَزِيدُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: هُوَ فِي كِتَابِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ)[140].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود[141]، وأحمد[142] من طريق عمرو بن دينار، وأحمد من طريق سعيد بن حسان المخزومي[143]، كلاهما عن عبد الله بن أبي مليكة به بمثله، وأحمد عن حجاج بن محمد المصيصي، وهاشم بن القاسم، كلاهما عن الليث بن سعد به بمثله[144].

وأما عن روايتي قتيبة بن سعيد، ويزيد بن خالد، فقد قال البخاري: (وَكَانَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ يَرْوِي هَذَا عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي نَهِيكٍ وَيَقُولُ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. هَكَذَا قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو عِيسَى فِي ثَوَابِ الْقُرْآنِ مِنَ الْجَامِعِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ[145]).

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن أبي نَهيك: قال ابن حجر: وثقه النسائي[146].

وثقه العجلي[147]، والنسائي[148]، وذكره ابن حبان في الثقات[149]، وقال الذهبي: وُثِّق[150]، وفي موضع: لا يعرف[151].

قال الباحثان: ثقة، فقد وثقه النسائي، وهو من المتشددين في التوثيق، واكتفى ابن حجر بنقل توثيقه.

الحكم على الإسناد: إسناده صحيح.

♦ ثانيًا: قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْوَرْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، يَقُولُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: مَرَّ بِنَا أَبُو لُبَابَةَ فَاتَّبَعْنَاهُ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَهُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَجُلٌ رَثُّ الْبَيْتِ، رَثُّ الْهَيْئَةِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ)، قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَرَأَيْتَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَسَنَ الصَّوْتِ؟ قَالَ: (يُحَسِّنُهُ مَا اسْتَطَاعَ)[152].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عوانة من طريق داود بن مهران[153]، وابن قانع من طريق محمد بن أبي الخصيب[154]، والطحاوي من طريقي إبراهيم بن أبي الوزير، ويسرة بن صفوان[155]، كلهم عن عبد الجبار بن الورد به بنحوه، وعند الطحاوي أنه عبيد الله بن أبي نَهيك، وليس عبد الله بن أبي مليكة.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ:

قال ابن حجر: لا بأس به[156].

وثقه ابن معين[157]، وفي موضع: لا بأس به[158]، وأبو حاتم[159]، وابن قانع[160]، ومسلمة بن قاسم[161]، والدارقطني[162]، والخليلي[163]، وزاد: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، مُخَرَّجٌ في الصَّحِيحَيْنِ، وقال الذهبي: المحدث الثبت[164]، وذكره ابن حبان في الثقات[165].

وقال صالح جزرة: صدوق[166]، وقال النسائي: ليس به بأس[167].

قال الباحث: ثقة؛ لتوثيق أغلب النقاد له.

عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْوَرْدِ: قال ابن حجر: صدوق يهم[168].

وثقه ابن معين[169]، وفي موضع زاد: ليس به بأس[170]، وأحمد بن حنبل[171]، وزاد: لا بأس به، والعجلي[172]، وأبو داود[173]، وأبو حاتم[174]، والفسوي[175]، والذهبي[176]، وفي موضع: صدوق[177]، وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد: يخطئ ويهم[178]، وفي موضع: كان يهم في الشيء بعد الشيء[179]. وقال علي بن المديني: لم يكن به بأس[180]، وقال ابن عدي: لا بأس به، يكتب حديثه[181].

وقال البخاري: يُخالف في بعض حديثه[182]، وقال الدارقطني: لَيِّنٌ[183].

قال الباحثان: صدوق؛ ولعل ابن حجر قال بوهمه؛ لأجل كلام البخاري، وابن حبان فيه.

الحكم على الإسناد: إسناده حسن؛ لأجل عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنُ الْوَرْدِ الصدوق.

♦ المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية للتضعيف عند الإمام النووي:

الحديث الحادي عشر: قال الإمام النووي: عن فضيل بن عمرو – رضي الله عنه– قال: دخل رجلان من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم– مسجدًا، فلما سلم الإمام، قام رجل، فتلا آيات من القرآن، ثم سأل، فقال أحدهما: إنا لله وإنا إليه راجعون، سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول: (سيجيء قوم يسألون بالقرآن، فمن سأل بالقرآن فلا تعطوه). وهذا الإسناد منقطع؛ فإن الفضيل بن عمرو لم يسمع الصحابة[184].

لم يعثر الباحثان على هذا الحديث في أي من الكتب المسندة.

الحديث الثاني عشر: قال الإمام النووي: واحتج من منعها بحديث عبادة بن الصامت أنه علَّم رجلًا من أهل الصُّفَّة القرآن، فأهدى له قوسًا، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم–: (إن سَرَّكَ أن تُطَوَّقَ بها طوقًا من نارٍ فاقبلها). وهو حديث مشهور، رواه أبو داود وغيره وبآثار كثيرة عن السلف. وأجاب المجوزون عن حديث عبادة بجوابين: أحدهما أن في إسناده مقالا[185].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّوَاسِيُّ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا فَقُلْتُ: لَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَآتِيَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَلَأَسْأَلَنَّهُ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ أُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: (إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا)[186].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه عن علي بن محمد الكوفي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي[187]، وأحمد في مسنده[188]، ثلاثتهم: (علي– محمد– أحمد) عن وكيع بن الجراح به بنحوه، وعبد بن حميد في منتخبه[189]، والطحاوي عن محمد بن إبراهيم الخزاعي[190]، كلاهما: (عبد بن حميد– محمد الخزاعي) عن الضحاك بن مخلد عن المغيرة بن زياد به بنحوه، وأبو داود من طريق بقية بن الوليد، عن بشر بن عبد الله، عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت بنحوه، وحديثنا أتم[191].

دراسة رجال الإسناد:

مُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ الموصلي: قال ابن حجر: صدوق له أوهام[192].

وثقه وكيع بن الجراح[193]، وابن معين[194]، والعجلي[195]، والفسوي[196]، وفي موضع لابن معين: ليس به بأس، له حديث واحد منكر[197]، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس[198]، وفي موضع: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ[199].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم، إلاَّ أَنَّهُ يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لَا بأس به عندي[200].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: شيخ. قلت: يحتج بحديثه؟ قالا: لا. وقال أبي: هو صالح صدوق، ليس بذاك القوي[201]، وقال الذهبي: صَالح الحَدِيث مَشْهُور[202].

وقال أحمد بن حنبل: ضَعِيف الحَدِيث، لَهُ أَحَادِيث مُنكرَة[203]، وفي موضع قال: مضطرب الحديث، منكر الحديث[204]، وقال الترمذي: تَكَلَّمَ فيه بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِه [205]، وقال ابن حبان: كانَ ممَّن يَنْفَرد عَن الثِّقَات بِمَا لَا يشبه حَدِيث الْأَثْبَات فَوَجَبَ مجانبة ما انْفَرد من الروايات، وَترك الاحْتِجَاج بِمَا خَالف الْأَثْبَات، وَالاعْتِبَار بِمَا وَافق الثِّقَات في الروايات[206]، وَقَال الحاكم أَبُو أَحْمَد: لَيْسَ بالمتين عندهم[207].

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّه: صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، ويقال: إنه حدث عن عطاء بن أبي رباح وأبي الزبير بجملة من المناكير، لم يختلفوا في تركه [208].

وقد رَدَّ المزي على ذلك فقال: وفي هَذَا القول نظر، فإن جماعة من أهل العلم قد وثقوه كما تقدم ولا نعلم أحدًا منهم قال: إنه متروك الحديث، ولعله اشتبه عليه بغيره؛ فإن أصرم بن حوشب يكنى أَبَا هشام أيضًا، وهو من الضعفاء المتروكين، فلعله اشتبه عليه به. والله أعلم[209]، وعلق ابن حجر أيضًا على قول الحاكم فقال: ولكن نقل الاجماع على تركه مردود[210].

قال الباحثان: صدوق له أوهام كما قال ابن حجر.

الْأَسْوَدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: قال ابن حجر: مجهول[211].

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لأجل الأسود بن ثعلبة المجهول.

الحديث الثالث عشر: قال الإمام النووي: ومنها أنه يستحب له أن يقول ما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه، عن النبي – صلى الله عليه وسلم–: أنه قال: (من قرأ: (والتين والزيتون) فقال: (أليس الله بأحكم الحاكمين؟) فليقل: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين). رواه أبو داود، والترمذي بإسناد ضعيف عن رجل، عن أعرابيٍّ، عن أبي هريرة – رضي الله عنه–. قال الترمذي: هذا الحديث إنما يروى بهذا الإسناد عن الأعرابي، عن أبي هريرة، قال: ولا يسمى[212].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّد الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّه – صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ–: (مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ: (وَالتِّين وَالزَّيْتُون)، فَانْتَهَى إِلَى آخرهَا: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَم الْحَاكِمِينَ؟) [213]، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)، فَانْتَهَى إِلَى (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟) [214]، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَمَنْ قَرَأَ: (وَالْمُرْسَلَاتِ)، فَبَلَغَ: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ؟)[215]، فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّه). قَالَ إِسْمَاعِيلُ: ذَهَبْتُ أُعِيدُ عَلَى الرَّجُلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَنْظُرُ لَعَلَّهُ، فَقَالَ: (يَا ابْنَ أَخِي، أَتَظُنُّ أَنِّي لَمْ أَحْفَظْهُ، لَقَدْ حَجَجْتُ سَتِّينَ حَجَّةً، مَا مِنْهَا حَجَّةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ الْبَعِيرَ الَّذِي حَجَجْتُ عَلَيْهِ)[216].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي عن محمد بن يحيى بن أبي عمر مقتصرًا على سورة التين[217]، وأحمد بنحوه[218]، كلاهما عن سفيان بن عيينة به، وأبو بكر الشافعي من طريق نصر بن حاجب عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أبي هريرة بنحوه[219]، والحاكم من طريق يزيد بن عياض عن إسماعيل بن أمية عن أبي اليسع عن أبي هريرة مختصرًا[220]، وعبد الرزاق عن معمر بن راشد عن إسماعيل بن أمية مرسلًا مختصرًا[221]، وابن أبي حاتم من طريق إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبي هريرة موقوفًا مقتصرًا على سورة التين[222].

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لأن مداره على الأعرابي الذي لم يُسَمَّ، وقد ورد في رواية أخرى أنه أبو اليسع، وهو مجهول، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة فليس هو الأعرابي المقصود، كما أن الرواية فيها محمد بن علي المروزي اليشكري، وهو مجهول الحال، والراجح وقف الحديث في قراءة سورة التين فقط، حيث قال أبو زرعة الرازي: (الصَّحيحُ: إسماعيلُ بن أميَّة، عن عبد الرحمن بْنِ الْقَاسِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفًا)[223].

الحديث الرابع عشر: قال الإمام النووي: قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يستحب أن تقرأ عنده يس؛ لحديث معقل بن يسار – رضي الله عنه–، أن النبي – صلى الله عليه وسلم–: قال: (اقرؤوا يس على موتاكم). رواه أبو داود، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه بإسناد ضعيف[224].

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيٍّ الْمَرْوَزِيُّ – الْمَعْنَى–، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَك، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّمَ: (اقْرَءُوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ). وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْعَلَاءِ[225].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق علي بن الحسن بن شقيق[226]، وأحمد من طريق عارم بن الفضل، وعتاب بن زياد الخراساني، وعلي بن إسحاق السلمي، أربعتهم عن عبد الله بن المبارك به بنحوه[227].

وأخرجه أحمد من طريق معتمر بن سليمان[228]، والطيالسي عن عبد الله بن المبارك[229]، كلاهما عن سليمان التيمي عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي من طريق الوليد بن مسلم القرشي عن عبد الله بن المبارك به، وليس فيه: (عن أبيه)[230].

أبو عثمان: قيل اسمه سعد: مقبول[231]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[232].

قال الباحث: لم أجد فيه إلا كلام ابن حجر، وذكر ابن حبان،

وأولى الأقوال فيه أنه مجهول.

والد أبي عثمان النهدي: لم نجد له ترجمة.

الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف؛ لثلاثة أسباب:

الأول: جهالة أبي عثمان. الثاني: جهالة والد أبي عثمان. الثالث: الاضطراب في الحديث: حيث روي عن أبي عثمان عن أبيه، وبدون أبيه، وبالإبهام لأبي عثمان وأبيه.

الخلاصة:

بعد هذه الجولة مع الأسانيد التي حكم عليها الإمام النووي في كتابه التبيان، ومقارنة أحكامه بأحكام غيره من النقاد، ومحاولة الوقوف على منهجه في الحكم على الأسانيد، فقد وقف الباحثان على الملاحظات التالية:

1. حكم النووي على أربعة عشر إسنادًا في كتابه التبيان، حيث حكم بالصحة على سبعة منها، وبالحسن على واحد، وبالجيد على إسنادين، وبالضعف على أربعة أحاديث.
2. بالنسبة للأسانيد السبعة التي صححها النووي فقد توصل الباحثان إلى تصحيح أربعة منها، وحكما على واحد بأنه حسن لذاته، ولعل النووي صححه لأجل توثيقه للراوي، وحكم الباحثان على حديثين بأنهما حسنين لغيرهما لأجل الشواهد، وقد يكون النووي صحح أحدهما لأجل توثيق الراوي، والآخر لوجود التباس بين اسم راويين.
3. بالنسبة للحديث الذي حسنه النووي فقد توصل الباحثان إلى أنه حسن لغيره؛ لأجل الشواهد، وقد يكون النووي حَسَّن الحديث؛ لأجل توسطه في الحكم على الراوي مجهول الحال.
4. بالنسبة للإسنادين اللذين قال النووي بتجويدهما: كان أحدهما في مرتبة الصحة، والآخر في مرتبة الحُسْن.
5. بالنسبة للأسانيد الأربعة التي ضعفها النووي، فقد ضعف الباحثان ثلاثة منها، ولم يعثرا على واحد.
6. وافق الكثير من العلماء القدامى، والمعاصرين الإمام النووي على أحكامه على الأحاديث الأربعة عشر.
7. والجدول التالي يوضح النتائج المذكورة آنفًا.

رقم الحديث	نص الحديث	الراوي الأعلى	حكم النووي	حكم الباحثين	ملاحظات
		التصحيح عند الإمام النووي			
1	(مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ)	أبو هريرة	إسناده صحيح	حديث حسن لغيره لأجل الشواهد	قد يكون صححه لأجل توثيقه لفليح بن سليمان
2	(خير المجالس أوسعها)	أبو سعيد الخدري	إسناده صحيح	حديث حسن لغيره لأجل الشواهد	قد يكون صححه لأجل الالتباس بين عبد الرحمن بن أبي عمرة وابن أخيه.
3	(ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله)	أبو هريرة	إسناده صحيح	إسناده صحيح	
4	كَانَ يَقْرَأُ: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ)	النعمان بن بشير	إسناده صحيح	إسناده صحيح	
5	(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ب: سَبِّحِ)	سمرة بن جندب	إسناده صحيح	إسناده صحيح	
6	كَانَ يَقْرَأُ بِـ: (ق وَالقُرْآنِ المَجِيدِ)	أبو واقد الليثي	إسناده صحيح	إسناده صحيح	
7	(كَانَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقْرَأُ فِي العِيدَيْنِ)	النعمان بن بشير	إسناده صحيح	إسناده حسن	لعل الإمام النووي يوثق حبيب بن سالم
		التحسين والتجويد عند الإمام النووي			
8	(إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ)	أبو موسى الأشعري	حديث حسن	حديث حسن لغيره لأجل الشواهد	قد يكون حسن الحديث لأجل توسطه في توثيق أبي كنانة، وهو مجهول الحال.
9	(لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ)	سعد بن أبي وقاص	إسناده جيد	إسناده صحيح.	
10	(لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ)	أبو لبابة	إسناده جيد	إسناده حسن	
		التضعيف عند الإمام النووي			
11	(سيجيء قوم يسألون بالقرآن)	فضيل بن عمرو	منقطع	لم يعثرا عليه	
12	(إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهُ)	عبادة بن الصامت	في إسناده مقال	إسناده ضعيف	
13	مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ: (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ)	أبو هريرة	إسناده ضعيف	إسناده ضعيف	
14	(اقْرَءُوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ)	معقل بن يسار	إسناده ضعيف	إسناده ضعيف	

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل ، وما من عمل إلا وله نتائجه وثمرته، وقد توصلنا إلى العديد من النتائج:

1. تنوعت أحكام النووي على الأحاديث بين التصحيح والتحسين والتجويد والتضعيف في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن.

2. صحح الإمام النووي الأحاديث لتوثيقه لرجالها، ومنهم من اختلف العلماء في الحكم عليه بين الثقة، والصدوق، أو الصدوق كثير الخطأ، أو القبول، ولعل الإمام النووي يقول بتوثيق هؤلاء، وأحيانًا يكون بعض اللبس بين الرواة فيقع الخلط بينهم.

3. أحيانًا يحسن الإمام النووي الحديث لأجل قبوله لراوٍ مجهول الحال، وقد برر ذلك بأن الإمام أبا داود قد أخرج له في كتابه السنن.

4. حكم الباحثان على بعض الأحاديث التي صححها، أو حسنها الإمام النووي بأنها حسنة لغيرها لأجل الشواهد، ولعل النووي تجمعت لديه هذه الشواهد، فحكم بها.

5. يتراوح حكم الجيد عند الإمام النووي ببين الحسن والصحة، ولعله مرتبة متوسطة بين الصحة والحسن.

6. ضعف الإمام النووي الأسانيد لأجل ضعف رواتها، أو الانقطاع في سندها.

7. وافق كثير من النقاد الإمام النووي في حكمه على الأحاديث؛ مما يدل على اعتدال الإمام النووي في أحكامه على الأسانيد.

8. توصل الباحثان إلى دقة الإمام النووي في الحكم على الأسانيد، وشدة حرصه على ذلك حتى في الكتب غير المختصة في الحديث الشريف.

9. يتصف الإمام النووي بالاعتدال في حكمه على الرواة بعيدًا عن التشدد أو التساهل.

التوصيات:

1. وجوب تسليط الضوء على مناهج الأئمة في الحكم على الأسانيد، وعلم الجرح والتعديل.

2. دراسة منهج الإمام النووي في الحكم على الأسانيد والمتون من خلال كتبه المتعددة، عن طريق رسائل الماجستير، والأبحاث العلمية المحكمة.

3. إنشاء وزارات التربية والتعليم العالي في الدول الإسلامية مراكز بحثية تعنى بالحديث الشريف وعلومه.

4. إشراف الهيئات المختصة في الدول الإسلامية على تصفية السنة النبوية مما يشوبها من أحاديث منكرة، وعمل موسوعة خاصة بالأحاديث المقبولة.

وأخيرًا: نسال الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، اللهم آمين.

الهوامش:

1. يقصد بالمرتبة الرابعة: من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس، والمرتبة الخامسة: من قَصُرَ عن درجة الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تَغَيَّرَ بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة...، والمرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُتْرَك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يُتَابَع، وإلا فَلَيِّن الحديث. ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب. قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط3. (1411هـ). ص74.

2. انظر: ابن العطار، علي بن إبراهيم. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الأردن: الدار الأثرية. ط1. (1428ه). ص39.

3. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص41.

4. ابن العطار، تحفة الطالبين ص42.

5. انظر الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1419هـ). (4/174)، الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام. تحقيق: الدكتور: بشار معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1423هـ). (15/324)، والسبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. مصر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2. (1413هـ). (8/395).

6. ابن العطار، تحفة الطالبين ص42.

7. كانت دار الحديث الأشرفية في دمشق. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (13/ 722).

8. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد. طبقات الشافعية. تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان. بيروت: عالم الكتب. ط1. (1407هـ). (2/ 156).

9. الذهبي، تذكرة الحفاظ (4/ 176)، الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 330)، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، طبقات الشافعيين. تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. مصر: مكتبة الثقافة الدينية. ط1. (1413هـ). ص913.

10. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص43، الذهبي، تذكرة الحفاظ (4/ 176)، الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 330)، ابن كثير، طبقات الشافعيين ص913.

11. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص62. وقال: (وهو أجلُّ شيوخه)، وانظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1436هـ). ص18، وانظر ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام (13/ 601)، الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين. ط15. (1422هـ)، (5/ 326).

12. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص53، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي. تحقيق: أحمد شفيق. بيروت: دار ابن حزم. ط1. (1408هـ). ص39. وانظر ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 126)، ابن كثير، طبقات الشافعيين (ص: 854).

13. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص58، السخاوي، المنهل العذب الروي

ص17، السيوطي، المنهاج السوي ص37. وانظر ترجمته: الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 97).

14. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص52، السيوطي، المنهاج السوي ص52. وانظر ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (10/ 130)، الفاسي، محمد بن أحمد. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1410هـ)، (2/ 183).

15. انظر: السيوطي، المنهاج السوي ص52. وانظر ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (9/ 92)، الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 803)، الفاسي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (1/ 33).

16. انظر: السخاوي، المنهل العذب. ص39، السيوطي، المنهاج السوي ص52. وانظر ترجمته: الفاسي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (1/ 154)، الزركلي، الأعلام (8/ 236).

17. ابن العطار، تحفة الطالبين ص64، 65.

18. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (8/ 395).

19. الذهبي، تذكرة الحفاظ (4/ 174).

20. انظر: ابن العطار، تحفة الطالبين ص70- 85، الذهبي، تاريخ الإسلام (15/ 329، 330)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (4/ 175)، ابن كثير، طبقات الشافعيين ص911، 912، ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (2/ 156).

21. النووي، يحيى بن شرف، التبيان في آداب حملة القرآن. تحقيق: محمد الحجار. بيروت: دار ابن حزم. ط4. (1414هـ). ص34.

22. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص34.

23. أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. الرياض: بيت الأفكار الدولية. ط1. (1420هـ). كتاب العلم، بَابٌ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، (3/ 323)، ح3664.

24. ابن ماجه، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بدون رقم طبعة، وبدون سنة نشر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. كتاب السنة، بَابُ الِانْتِفَاعِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ، (1/ 92)، ح252. وابن حنبل، أحمد بن محمد. مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. (1421هـ). (14/ 169)، ح8457.

25. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد. ط1.(1409هـ). (5/285) ، ح26127.

26. الموصلي، أحمد بن علي. المسند. تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث. ط1. (1404هـ). (5/444)، ح 6373، وابن حبان، محمد بن حبان. صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. (1414هـ). (1/ 279)، ح78.

27. ابن حجر، تقريب التهذيب ص448.

28. ابن حبان، محمد بن حبان. الثقات حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. ط1. (1393هـ). (7/ 324).

29. ابن حبان، محمد بن حبان. علماء الأمصار. وضع حواشيه وعلق عليه: مجدي منصور سيد الشوري. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1416هـ). ص225.

30. انظر: الدارقطني، علي بن عمر. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم. تحقيق كمال الحوت. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية. بدون رقم طبعة. (1406هـ). (1/ 296).

31. ابن حجر، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. ط1(1326هـ). (8 / 304).

32. ابن عدي، عبد الله بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. بيروت: دار الفكر. ط3. (1409هـ). (7/ 144).

33. الخليلي، خليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. (1409ه). (1/ 193).

34. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز–. تحقيق: محمد كامل القصار. دمشق: مجمع اللغة العربية. ط1. (1405هـ). (1/ 69).

35. ابن معين، يحيى بن معين. سؤالات ابن الجنيد لابن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. المدينة المنورة: مكتبة الدار. بدون رقم طبعة. (1408هـ). ص473.

36. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري–. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط1. (1399هـ). (3/ 171).

37. الرازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. ط1. (1371هـ). (7/ 85).

38. ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (3/ 230).

39. الباجي، سليمان بن خلف. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. تحقيق: د. أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. ط1. (1406هـ). (3/ 1054).

40. ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله–. تحقيق: وصي الله محمد عباس. بيروت: المكتب الإسلامي. الرياض: دار الخاني. ط2. (1422هـ). (2/ 596).

41. الرازي، الجرح والتعديل (7/ 85).

42. النسائي، أحمد بن شعيب. الضعفاء والمتروكون. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي– حلب ط1. (1396هـ). ص87.

43. المزي، يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: د. بشار معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. (1400ه). (23/ 321).

44. انظر ابن شاهين، عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين تحقيق: محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1. (1430هـ). ص282.

45. ابن حجر، تقريب التهذيب ص229.

46. الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. بدون رقم طبعة وبدون سنة نشر. كتاب العلم، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَطْلُبُ بِعِلْمِهِ الدُّنْيَا، (4/ 330)، ح2655.

47. ابن القطان، علي بن محمد. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. تحقيق د. الحسين آيت سعيد. الرياض: دار طيبة– الرياض. ط1. (1418هـ). (5/ 653).

48. ابن حنبل، مسند أحمد في هامش التحقيق (14/ 169)، والموصلي، المسند (11/260).
49. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص44.
50. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأدب، بَابٌ فِي سَعَةِ الْمَجْلِسِ، (4/ 257)، ح4820.
51. ابن حنبل، مسند أحمد (17/ 218)، ح11137، (18/ 202)، ح11663.
52. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1(1411هـ). (4/ 300)، ح7705.
53. ابن حجر، تقريب التهذيب ص351.
54. ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (3/ 158).
55. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 293).
56. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي،.تاريخ بغداد. تحقيق: د. بشار معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1422هـ). (10/ 226).
57. ابن حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد – رواية المروذي وصالح والميموني–. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1409هـ). ص186.
58. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 293).
59. الدار قطني، علي بن عمر، سؤالات الحاكم للدارقطني. تحقيق: د. موفق عبد القادر. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1404هـ). ص235.
60. ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك. شيوخ ابن وهب. تحقيق: الدكتور: عامر حسن صبري. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط1. (1428هـ). ص171.
61. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1412هـ). (8/ 349).
62. الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف. علق عليه محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت: مؤسسة علوم القرآن. ط1. (1413هـ). (1/ 646).
63. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. ط1. (1382هـ). (2/ 592).
64. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص223.
65. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 501).
66. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 293).
67. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 293).
68. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (10/ 226).
69. المصدر السابق نفسه.
70. ابن حجر، تقريب التهذيب ص347.
71. ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/ 243).
72. ابن حجر: تهذيب التهذيب (6/ 243). ونص كلامه: (وما ادعاه المؤلف – يقصد المزي– من أن عبد الرحمن ابن أبي الموالي روى عنه ليس بشيء، وإنما روى عن ابن أخيه).
73. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، سلسلة الأحاديث الصحيحة. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1416هـ). (2/485).
74. ابن حنبل، مسند أحمد في هامش التحقيق (18/ 203).
75. الحاكم، المستدرك على الصحيحين (4/ 299)، ح7704.
76. (نزلت عليهم السكينة): يرى القاضي عياض أن السَّكِينَةِ هي الرَّحْمَةُ، وقد ضعف النووي ذلك؛ لِعَطْفِ الرَّحْمَةِ عليه، ورجح أنها الطمأنينة والوقار. النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي ط2.(1392هـ). (17/ 21).
77. (وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ): أَيْ: أَتَتْهُمْ وَعَلَتْهُمْ وَغَطَّتْهُمْ. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. تحقيق: الشيخ: جمال عيتاني. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1422هـ). (1/ 287).
78. (وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ) أَيْ: مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ أَحْدَقُوا وَأَحَاطُوا بِهِمْ، أَوْ طَافُوا بِهِمْ وَدَارُوا حَوْلَهُمْ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ وَدِرَاسَتَهُمْ، وَيَحْفَظُونَهُمْ مِنَ الْآفَاتِ، وَيَزُورُونَهُمْ، وَيُصَافِحُونَهُمْ، وَيُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَائِهِمْ. القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (1/ 287).
79. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص101.
80. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابٌ فِي ثَوَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، (2/ 71)، ح1455.
81. القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ فَضْلِ الِاجْتِمَاعِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الذِّكْرِ، (4/ 2074)، ح2699.
82. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص178.
83. النسائي، أحمد بن شعيب. سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط2. (1406هـ). كتاب الجمعة، باب ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، (3/ 112)، ح1423.
84. القشيري، صحيح مسلم، كتاب الجمعة، بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، (2/ 598)، ح878.
85. النسائي، سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِ: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)، وَ(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ)، (3/ 111)، ح1422.
86. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْجُمُعَةِ، (1/ 293)، ح1125.
87. ابن حنبل، مسند أحمد (33/ 325)، ح20150.
88. ابن حنبل، مسند أحمد (33/ 334)، ح20164.
89. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص178.
90. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب العيدين، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ، (2/ 415)، ح534.
91. القشيري، صحيح مسلم، كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابُ مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، (2/ 607)، ح891.
92. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب العيدين، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ، (2/ 413)، ح533.
93. القشيري، صحيح مسلم، كتاب الجمعة، بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، (2/ 598)، ح878.

94. أحمد، مسند أحمد (30/ 332)، ح18383.

95. ابن حجر، تقريب التهذيب ص151.

96. الرازي، الجرح والتعديل (3/ 102).

97. أبو داود، سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. ط1. (1431هـ). ص81.

98. الذهبي، تاريخ الإسلام (3/ 25).

99. ابن حبان، الثقات (4/ 138).

100. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 315).

101. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1 (1407هـ). (2/ 318). وأما عن المراد بمصطلح: «فيه نظر»، فقد قال الذهبي: (وكذا عادَتُه إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه: مُتَّهَم، أو: ليس بثقة، فهو عنده أسْوَأُ حالاً من الضعيف). الذهبي، محمد بن أحمد. الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية. ط2. (1412هـ). (ص: 83). وقال أيضًا: «وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا». وفي موضع آخر: «وَقَلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم». الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 416)، (3/ 52).

102. أحمد، مسند أحمد (30/ 332)، ح18383.

103. (الغالي فيه): الغلو: التَّشَدُّد، ومُجَاوَزَة الحَدِّ. ابن الأثير، المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية. بدون رقم طبعة. (1399هـ). (3/ 382).

104. (الجافي عنه): أي: تَعَاهَدُوه، وَلَا تَبْعُدُوا عَنْ تِلاَوَتِه. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 281).

105. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص27.

106. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأدب، بَابٌ فِي تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ، (4/ 261)، ح4843.

107. البيهقي، أحمد بن الحسين. شعب الإيمان. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. (1423هـ).(13/ 358)، ح10480.

108. ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (4/ 440)، ح21922.

109. ابن زنجويه، حميد بن مخلد. الأموال. تحقيق: د. شاكر فياض. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث. ط1. (1406هـ). (1/ 87)، ح52.

110. البخاري، محمد بن إسماعيل. الأدب المفرد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط3. (1409هـ). ص130، ح357.

111. البيهقي، أحمد بن الحسين. المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. بدون رقم طبعة. ص381، ح661.

112. ابن حجر، تقريب التهذيب ص99.

113. ابن حجر، تقريب التهذيب ص300.

114. ابن حجر، تهذيب التهذيب (5/ 191).

115. ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات. تحقيق: صبحي السامرائي. الكويت: الدار السلفية. ط1. (1404هـ). ص129.

116. المصدر السابق ص128.

117. ابن حبان، الثقات (8/ 332).

118. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 41).

119. الرازي، الجرح والتعديل (5/ 41).

120. الذهبي، الكاشف (1/ 547).

121. ابن حجر، تقريب التهذيب ص669.

122. النووي، يحيى بن شرف. الترخيص بالقيام. مصر: مكتبة العلوم المصرية. بدون رقم طبعة. ص18.

123. الذهبي، ميزان الاعتدال (4/ 565).

124. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (4/ 371).

125. الذهبي، ميزان الاعتدال (4/ 565).

126. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار بيروت: دار ابن حزم. ط1. (1426هـ). ص655.

127. ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير، بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1419هـ). (2/ 277).

128. الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح. صحيح الأدب المفرد. دار الصديق للنشر والتوزيع. ط4. (1418ه). ص143.

129. الحربي، إبراهيم بن إسحاق. غريب الحديث. تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ط1. (1405ه). (1/ 109).

130. ابن حجر، تقريب التهذيب ص341.

131. البيهقي، شعب الإيمان (13/ 357)، ح10479.

132. ابن حجر، تقريب التهذيب ص246.

133. البيهقي، شعب الإيمان (13/ 360)، ح10482.

134. ابن حجر، تقريب التهذيب ص559.

135. سَفْسَافَهَا: السَّفساف: الأمر الحقير والرديء مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ ضِدُّ المعالي والمكارم، وَأَصْلُهُ مَا يَطِيرُ مِنْ غُبار الدَّقيقِ إِذَا نُخِل، والتراب إِذَا أُثِيرَ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 374).

136. الشاشي، الهيثم بن كليب. المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ط1. (1410هـ). (.1/ 80)، ح20.

137. ابن حجر، تقريب التهذيب ص152.

138. ابن حجر، طبقات المدلسين ص49.

139. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص110.

140. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ، (2/ 74)، ح1469.

141. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ، (2/ 74)، ح1470.

142. ابن حنبل، مسند أحمد (3/ 125)، ح1549.

143. ابن حنبل، مسند أحمد (3/ 74)، ح1476.
144. ابن حنبل، مسند أحمد (3/ 99)، ح1512.
145. الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. ط1. (1409هـ). ص350.
146. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 327).
147. ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/ 58).
148. ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/ 58)، ابن حجر، تقريب التهذيب ص327.
149. ابن حبان، الثقات (5/ 74).
150. الذهبي، الكاشف (1/ 604).
151. الذهبي، ميزان الاعتدال (3/ 16).
152. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ، (2/ 74)، ح1471.
153. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. مستخرج أبي عوانة تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. بيروت: دار المعرفة. ط1. (1419هـ). (2/ 472)، ح3878.
154. ابن قانع، عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية. ط1. (1418هـ). (1/ 98).
155. الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. بدون رقم طبعة. (1415هـ). (3/ 350، 351)، ح1308، 1309.
156. ابن حجر، تقريب التهذيب ص331.
157. ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص358.
158. ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص432.
159. الرازي، الجرح والتعديل (6/ 29).
160. ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/ 93).
161. المرجع السابق نفسه بنفس الجزء والصفحة.
162. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات السلمي للدارقطني. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد ابن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. السعودية: مكتبة الملك فهد. ط1.(1427ه). ص203.
163. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 253).
164. الذهبي، الكاشف (1/ 610).
165. ابن حبان، الثقات (8/ 409).
166. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (11/ 77).
167. المرجع السابق نفسه بنفس الجزء والصفحة.
168. ابن حجر، تقريب التهذيب ص332.
169. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 15).
170. ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص425.
171. الرازي، الجرح والتعديل (6/ 31).
172. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات. تحقيق: عبد العليم البستوي. المدينة المنورة: مكتبة الدار. ط1. (1405هـ). (2/ 69).
173. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 397).
174. الرازي، الجرح والتعديل (6/ 31).
175. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري. المدينة المنورة: مكتبة الدار. ط1. (1410هـ). (1/ 434).
176. الذهبي، محمد بن أحمد. ذكر من تكلم فيه وهو موثق. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. السعودية: مكتبة الملك فهد. ط1. (1426هـ). ص115.
177. الذهبي، الكاشف (1/ 613).
178. ابن حبان، الثقات (7/ 136).
179. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص230.
180. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 397).
181. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 16).
182. البخاري، التاريخ الكبير (6/ 107).
183. الدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطني ص207.
184. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص57.
185. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص57، ص58.
186. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب فِي كَسْبِ الْمُعَلِّمِ، (3/ 264)، ح3416.
187. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، بَابُ الْأَجْرِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، (2/ 730)، ح2157.
188. ابن حنبل، مسند أحمد (37/ 363)، ح22689.
189. الكشي، عبد بن حميد. المنتخب من مسند عبد بن حميد. تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي. القاهرة: مكتبة السنة. ط1. (1408هـ). ص93، ح183.
190. الطحاوي، شرح مشكل الآثار (11/ 111)، ح4333، الطحاوي، شرح معاني الآثار (3/ 17)، ح4295.
191. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب فِي كَسْبِ الْمُعَلِّمِ، (3/ 265)، ح3417.
192. ابن حجر، تقريب التهذيب ص543.
193. البخاري، التاريخ الكبير (7/ 326).
194. ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (4/ 411).
195. العجلي، معرفة الثقات (2/ 292).
196. الفسوي، المعرفة والتاريخ (2/ 452).
197. الرازي، الجرح والتعديل (8/ 222).
198. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 362).
199. النسائي، الضعفاء والمتروكون ص96.
200. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 76).

201. الرازي، الجرح والتعديل (8/ 222).

202. الذهبي، المغني في الضعفاء (2/ 672).

203. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله–. (2/ 44).

204. الرازي، الجرح والتعديل (8/ 222).

205. الترمذي، سنن الترمذي (1/ 537).

206. ابن حبان، المجروحين (3/ 7).

207. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 362).

208. الحاكم، محمد بن عبد الله. سؤالات السجزي للحاكم. تحقيق: موفق عبد القادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1408ه). ص145.

209. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 363).

210. ابن حجر، تهذيب التهذيب (10/ 259).

211. ابن حجر، تقريب التهذيب ص111.

212. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص121.

213. سورة التين: 1 – 8.

214. سورة القيامة: 1 – 40.

215. سورة المرسلات: 1 – 50.

216. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابُ مِقْدَارِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، (1/ 234)، ح887.

217. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ التِّينِ، (5/ 443)، ح3347.

218. ابن حنبل، مسند أحمد (12/ 353)، ح7391 .

219. الشافعي، الفوائد (1/ 558)، ح718.

220. الحاكم، المستدرك على الصحيحين (2/ 554)، ح3882.

221. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. مصنف عبد الرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي. ط2. (1403هـ). (2/ 452)، ح4052.

222. الرازي، علل الحديث (4/ 717).

223. الرازي، علل الحديث (4/ 718).

224. النووي، التبيان في آداب حملة القرآن ص184.

225. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجنائز، بَابُ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْمَيِّتِ، (3/ 191)، ح3121.

226. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ إِذَا حُضِرَ، (1/ 466)، ح1448.

227. ابن حنبل، مسند أحمد (33/ 417)، ح20301، (33/ 427)، ح20314.

228. ابن حنبل، مسند أحمد (33/ 417)، ح20300.

229. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند الطيالسي. تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر. ط1. (1420هـ). (2/ 244)، ح973.

230. النسائي، السنن الكبرى (9/ 394)، ح10846.

231. ابن حجر، تقريب التهذيب ص657.

232. ابن حبان، الثقات (7/ 664).

المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر الزاوي– محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية. بدون رقم طبعة. (1399هـ).
2. الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الصحيحة. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1416هـ).
3. الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح الأدب المفرد للبخاري .السعودية– دار الصديق للنشر والتوزيع. ط4. (1418هـ).
4. الباجي، سليمان بن خلف. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. تحقيق: د. أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. ط1. (1406هـ).
5. البخاري، محمد بن إسماعيل. الأدب المفرد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط3. (1409ه).
6. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1407هـ).
7. البستي، محمد بن حبان. الثقات. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. ط1. (1393هـ).
8. البستي، محمد بن حبان. صحيح ابن حبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. (1414هـ).
9. البستي، محمد بن حبان. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود ابراهيم زايد. حلب: دار الوعي. ط1 (1396ه).
10. البستي، محمد بن حبان. مشاهير علماء الأمصار. وضع حواشيه وعلق عليه: مجدي منصور سيد الشوري. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1416هـ).
11. ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك. تحقيق: الدكتور: عامر حسن صبري. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط1. (1428هـ).
12. البكجري، مغلطاي بن قليج. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم. مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. ط1. (1422ه)
13. البيهقي، أحمد بن الحسين. شعب الإيمان. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. (1423هـ).
14. البيهقي، أحمد بن الحسين. المدخل إلى السنن الكبرى. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. بدون رقم طبعة وبدون سنة طباعة.
15. التبريزي، محمد بن عبد الله. مشكاة المصابيح. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي. ط3. (1985م).
16. الترمذي، محمد بن عيسى. العلل الكبير. تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. ط1. (1409هـ).

17. الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. بدون رقم طبعة، وبدون سنة نشر.

18. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1412هـ).

19. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بغداد: مكتبة المثنى. بدون رقم طبعة. (1941م).

20. الحاكم، محمد بن عبد الله. سؤالات السجزي للحاكم. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1408هـ).

21. الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1411هـ).

22. ابن حجر، أحمد بن علي. تقريب التهذيب. قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط3. (1411هـ).

23. ابن حجر، أحمد بن علي. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1419هـ).

24. ابن حجر، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. ط1. (1326هـ).

25. الحربي، إبراهيم بن إسحاق. غريب الحديث. تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ط1. (1405هـ).

26. ابن حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال. تحقيق: صبحي البدري السامرائي الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1409هـ).

27. ابن حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال – رواية ابنه عبد الله–. تحقيق: وصي الله محمد عباس. بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخاني. ط2. (1422هـ).

28. ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1420هـ). مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. (1421هـ).

29. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد. تحقيق: بشار معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1422هـ).

30. الخليلي، الخليل بن عبد الله. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. (1409هـ).

31. الدارقطني، علي بن عمر. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. تحقيق كمال الحوت. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية. بدون رقم طبعة. (1406هـ).

32. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تحقيق: د. موفق عبد القادر. الرياض: مكتبة المعارف. ط1. (1404هـ).

33. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات السلمي للدار قطني. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. السعودية: مكتبة الملك فهد. ط1. (1427هـ).

34. الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الرياض: دار طيبة. ط1. (1405هـ).

35. أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. الرياض: بيت الأفكار الدولية. ط1. (1420هـ).

36. أبو داود، سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. ط1. (1431هـ).

37. الذهبي، محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام. تحقيق: بشار معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. (1423هـ).

38. الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1419هـ).

39. الذهبي، محمد بن أحمد. ذكر من تكلم فيه وهو موثق. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. السعودية: مكتبة الملك فهد. ط1. (1426هـ).

40. الذهبي، محمد بن أحمد. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت: مؤسسة علوم القرآن. ط1. (1413هـ).

41. الذهبي، محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء. تحقيق: د. نور الدين عتر. قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي. بدون رقم طبعة. (1407هـ).

42. الذهبي، محمد بن أحمد. الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية. ط2. (1412هـ).

43. الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. ط1. (1382هـ).

44. الرازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. ط1. (1371هـ).

45. الرازي، عبد الرحمن بن محمد. علل الحديث. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي. السعودية: مكتبة الملك فهد. ط1. (1427هـ).

46. الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين. ط15. (1422هـ).

47. ابن زنجويه، حميد بن مخلد. الأموال. تحقيق: د. شاكر ذيب فياض. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ط1. (1406هـ).

48. السبكي، علي بن عبد الكافي. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو. مصر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2. (1413هـ).

49. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1436هـ).

50. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي. تحقيق: أحمد شفيق دمج. بيروت: دار ابن حزم. ط1. (1408هـ).

51. الشاشي، الهيثم بن كليب. المسند. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ط1. (1410هـ).

52. الشافعي، أبو بكر محمد بن عبد الله. الفوائد. حققه: حلمي كامل عبد الهادي. الرياض: دار ابن الجوزي. ط1. (1417هـ).

53. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الثقات. تحقيق: صبحي

السامرائي. الكويت: الدار السلفية. ط1. (1404هـ).

54. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ط1. (1430هـ).

55. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد. ط1. (1409هـ).

56. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. مصنف عبد الرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي. ط2. (1403هـ).

57. الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1 (1415هـ).

58. الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح معاني الآثار. حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق)، بيروت: عالم الكتب. ط1. (1414هـ).

59. الطيالسي، سليمان بن داود. مسند الطيالسي. تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر. ط1. (1420هـ).

60. العجلي، أحمد بن عبد الله. معرفة الثقات. تحقيق: عبد العليم البستوي. المدينة المنورة: مكتبة الدار. ط1. (1405هـ).

61. ابن عدي، عبد الله بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر. ط3. (1409هـ).

62. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. بيروت: دار ابن حزم. ط1. (1426هـ).

63. ابن العطار، علي بن إبراهيم. تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الأردن: الدار الأثرية. ط1. (1428هـ).

64. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. مستخرج أبي عوانة. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. بيروت: دار المعرفة. ط1. (1419هـ).

65. الفاسي، محمد بن أحمد. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1410هـ).

66. الفسوي، يعقوب بن سفيان. المعرفة والتاريخ. تحقيق: أكرم ضياء العمري. المدينة المنورة: مكتبة الدار. ط1. (1410هـ).

67. القاري، علي بن سلطان محمد. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. تحقيق: الشيخ: جمال عيتاني. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. (1422هـ).

68. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد. طبقات الشافعية. تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان. بيروت: عالم الكتب. ط1. (1407هـ).

69. ابن قانع، عبد الباقي بن قانع. معجم الصحابة. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية. ط1. (1418هـ).

70. القشيري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. مصر: دار ابن رجب. ط1. (1422هـ).

71. ابن القطان، علي بن محمد. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. تحقيق د. الحسين آيت سعيد. الرياض: دار طيبة– الرياض. ط1. (1418هـ).

72. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. طبقات الشافعيين. تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. مصر: مكتبة الثقافة الدينية. ط1. (1413هـ).

73. الكشي، عبد بن حميد. مسند عبد بن حميد. تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي. القاهرة: مكتبة السنة. ط1. (1408هـ).

74. ابن ماجه، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بدون رقم طبعة، وبدون سنة نشر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

75. المزي، يوسف بن الزكي. تهذيب الكمال. تحقيق: د. بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. (1400هـ).

76. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط1. (1399هـ).

77. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز). تحقيق: محمد كامل القصار. دمشق: مجمع اللغة العربية. ط1. (1405هـ).

78. ابن معين، يحيى بن معين. سؤالات ابن الجنيد لابن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. المدينة المنورة: مكتبة الدار. بدون رقم طبعة. (1408هـ).

79. الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى. المسند. تحقيق حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث. ط1. (1404هـ).

80. النسائي، أحمد بن شعيب. سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط2. (1406هـ).

81. النسائي، أحمد بن شعيب. السنن الكبرى. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. (1421هـ).

82. النسائي، أحمد بن شعيب. تسمية الشيوخ. تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد. ط1. (1423هـ).

83. النسائي، أحمد بن علي. الضعفاء والمتروكون. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي. ط1. (1396هـ).

84. النووي، يحيى بن شرف. التبيان في آداب حملة القرآن. تحقيق: محمد الحجار. بيروت: دار ابن حزم. ط4. (1414هـ).

85. النووي، يحيى بن شرف. الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام على جهة البر والتوقير والاحترام لا على جهة الرياء والإعظام. مصر: مكتبة العلوم المصرية. بدون رقم طبعة.

86. النووي، يحيى بن شرف المنهاج شرح صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط2.(1392هـ).